خصوصيات المقام في الخطاب عند القدماء في ضوء الدراسات الحديثة

بقلم
أ/ فاتح زيوان
قسم اللغة العربية وآدابها ـ المركز الجامعي بتبسة ـ الجزائر

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى بسط مقتضيات المقام في بلورة الخطاب عند علماء العرب القدامى، ذلك أن عملية التخاطب ـ التي ترمي إلى تحقيق الفائدة ـ، تتأسس على هذا العنصر، وهذا لن يتأتى لنا إلا من خلال استنطاق نصوصهم بدءا من سيبويه ـ ت 175 هـ" الذي يعد كتابه بحق موسوعة، تناولت شتى حقول المعرفة اللسانية، لنجلو جهودهم وأفكارهم في هذا المجال، مع محاولة إجراء مقاربة بما يشيع في الدراسات الحديثة.

Résumé

Cette étude vise à interpréter les idée des savants arabes envers la situation, qui est un élément essentiel dans l'explication du sens de discours.

En effet, comme les arabes disent, à chaque situation il y a une parole, c'est pourquoi ils ont lui donné beaucoup d'intérêt qui s'est traduit dans leurs œuvres est leurs écrits.

Cela comprend elfikh, grammaire, linguistique rabe. .etc. en montrant les effets dans la réalisation de l'intérêt dans l'opération dénonciation.

Cela n'est possible qui après avoir faire parler leurs textes ayant étudier le terme à travers l'époque de 2° siècle au 5°siècle Hidjri, en tenant compte du scope et ce qui est rajouté par l'autre.

Puis donnez une nouvelle lecture de ses idées à travers les études linguistiques modernes.

خصَّ مصطلح المقام بالدراسة من لدن علمائنا القدماء في مختلف مصنفاتهم النفيسة؛ وذلك في أثناء تناولهم للظاهرة الكلامية، مبرزين سمات وشروط التواصل بين المتخاطبين، كما عرضوا شتى التعريفات لهذا المصطلح، فقد ذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي"ت 175 هـ" أنَّ المقام[1]: موضعُ القَدَمَيْن، والمُقَامُ والمُقَامَةُ: المَوْضعُ

الذي تُقيم فيه، وتقول: قُمْتُ قِيَامًا وَمَقَامًا. وورد في لسان العرب لابن منظور[2] أن " المَقام" : موضع القدمين؛ مستشهدا بقول الشاعر:

هَذَا مَقَامُ قَدَمَي رَبَاحِ * غُدْوَةَ حَتَّى دَلَكَتْ بَرَاحِ.

والمُقامُ والمُقامةُ: الموضع الذي تُقيم فيه..والمَقامُ والمُقام. فقد يكون كل واحد منهما بمعنى الإقامة، وقد يكون بمعنى موضِع القيام، لأنك إذا جعلته من قام يقوم فمفتوح، وإن جعلته من أقام يُقيم فمضموم، فإن الفعل إذا جاوز الثلاثة فالموضع مضموم الميم؛ لأنه مُشَبَّه ببنات الأربعة نحو دَحْرَجَ وهذا مُدَحْرَجُنا.وقوله تعالى:﴿ لا مُقَامَ لَكُمْ ﴾[3] ؛ أي لا موضع لكم، وقرئ لا مُقَام لكم، بالضم؛ بمعنى لا إقامة لكم، قال تعالى:"حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَ مُقَامًا" [4] ؛أي موضعا؛ وقول لبيد[5]:

عَفَتِ الدّيَارُ: مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا * بِمِنًى، تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا.

ويعني: الإقامة، وقوله عزَّ وجل:﴿ كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَ عُيُونٍ * وَ زُرُوْعٍ وَ مَقَامٍ كَرِيْمٍ ﴾[6]. وقيل: المقامُ الكريم هو المِنْبَر، وقيل المنزلة الحسَنة.

ويراد بالمقام في اصطلاح اللغويين بعامة ؛ الموقع أو الموضع، حيث أشار إليه الدسوقي في "حاشيته على السعد"، بقوله: "مقامات الكلام:الأمور المقتضية لاعتبار خصوصية ما في الكلام" [7]، ثم واصل كلامه، بقوله:"وإذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الأحوال لأن اختلاف الأسباب في الاقتضاء يوجب اختلاف المسببات"[8]، ثم أورد لنا مصطلح "الحال" الذي يقترب من مفهوم مصطلح المقام، غير أنَّ هناك فروقا جوهرية بينهما، إذ الحال أمر يقتضي أن يؤتى بالكلام على صفة مخصوصة تناسبه كالإنكار مثلا إذا اقتضى أن يورد الكلام مع صاحب ذلك الإنكار مؤكدا ، فالكلام الموصوف بالتأكيد مقتضاه[9] فمثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال، يقتضي تأكيد الحكم، والتأكيد مقتضى الحال، وقولك: "إنَّ زيدًا في الدار"مؤكد بـ"إنَّ " كلام مطابق لمقتضى الحال"[10]. ولكل مقام مقال كما قالت العرب، فمقام الهزل يباين مقام الجد:" وكذا مقام الكلام ابتداء يباين مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، وهذا معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر"[11]، كما يقترب من مفهوم المقام مصطلح" الحال"، فهما ـ في مفهوم البلاغيين ـ مرتبطان: " بالبُعد الزماني والمكاني للكلام، وذلك أن الأمر الذي يدعو المتكلم إلى تقديم صياغته على وجه معين، إما أن يتصل

بزمن هذه الصياغة فيُسمى الحال، وإما أن يتصل بمحلها فيُسمى (المقام) ..ومن هنا ارتبطت فكرة الحال والمقام بالمقال.." [12]

وساوى صاحب كتاب"مواهب الفتاح" بين المقام والحال، ورأى أن لا فرق بينهما، بقوله: "فتقرر بهذا أن المقام والحال شيء واحد، وكذا الاعتبار ومقتضى الحال، وأنه لا فرق بين المقام والحال الحقيقي"[13]، وأشار أيضا الباحث التونسي"حمادي صمود" إلى المصطلحات التي تستعمل استعمال المقام، من خلال دراسته القيمة للتفكير البلاغي عند العرب، وتخصيصه لجزء منها للعلّامة "الجاحظ" الذي وظّف كثيرا منها في كتابيه الحيوان، والبيان والتبيين، منها " الموضع" ، و" المقدار"، و"الأقدار"، و"المشاكلة "، و" المطابقة "، و"الاقتضاء"، و"الظرف"، وجميعها في نظر "حمادي صمود": " فروع عن أصل ثابت في تفكير اللغويين العرب، وإن لم يتبلور على الصعيد الاصطلاحي هو فكرة المناسبة والملاءمة " [14] فالمقام بعامة يعني:" تلك الأجزاء من الخطاب التي تحف بالكلمة في المقطع وتساعد في الكشف عن معناها..."[15]. ومعنى هذا أن المقام أو السياق، تجسيد لتلك التتابعات اللغوية في شكل الخطاب من وحدات صوتية، وصرفية، ومعجمية وما بينها من ترتيب وعلاقات تركيبية.[16]

ويعتبر الدارسون هذا التعريف ضيقا، طالما أنه لا يشمل جل الدراسات اللغوية الحديثة لذلك أولاه "مالينوفسكي" (Malinovski) أهمية، موسعا مفهومه في الدراسات التداولية، فأصبحت: " تُعرف مجموعة الظروف التي تحفّ حدوث فعل التلفظ بموقف الكلام....وتسمى هذه الظروف، في بعض الأحيان، بالسياق (Contexte)" [17]. وهنا يلتقي مصطلح السياق بمصطلح المقام،ليقع بينهما نوعا من الالتباس، إلا أن الحد الفيصل بينهما ممتد بين زمنين وثقافتين، ذلك إن العرب قديما كانت تستعمل مصطلح"المقام" بدلا من مصطلح"السياق"، فشاع عندهم، وبخاصة في الدراسات البلاغية، في حين إن كثيرا من المحدثين، خصوصا الغربيين، يستعملون مصطلح "السياق"، الذي يتحفظ "تمام حسان"عليه مبديا لنا وجهة نظره، ذاهبا إلى أن الفيصل بين مفهومي "المقام"، و"السياق"، يكون من خلال ما تنطوي عليه الثقافة، ففيها يرتبط كثير من المواقف بالاستعمال اللغوي، مما يحدّ من إخضاع المقام للمعيارية التي تلتصق بتعريفات البلاغيين العرب، وذلك بقوله: " لقد فهم البلاغيون(المقام) أو (مقتضى الحال) فهما سكونيا قالبيا نمطيا مجردا ثم قالوا لكل مقام مقال...فهذه المقامات نماذج مجردة،وأطر عامة، وأحوال ساكنة.....وبهذا يصبح المقام عند البلاغيين سكوني(Static) فالذي أقصده بالمقام ليس إطارا ولا قالبا ، وإنما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءا منه، كما يعتبر السامع والكلام نفسه،وغير ذلك مما

له اتصال بالتكلم(speech event)، وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي ليشمل كل عملية اتصال.....، وعلى الرغم من هذا الفارق بين فهمي وفهم البلاغيين للمصطلح الواحد، أجد لفظ المقام أصلح ما أعبر به عما أفهمه من المصطلح الحديث(Contexte of situation) الذي يستعمله المحدثون"[18].

وواضح أن"تمّام حسان" يفضل استخدام مصطلح " المقام "، مخالفا العرب في تحديد مرجعيته ذلك إن المقام؛ يمثل جملة الظروف والمواقف الحافة بالمتكلم والخطاب ، والسامع فحتى يكون الكلام بليغا، لابد أن يطابق تلك المقتضيات، وتتم المطابقة بين اللفظ والمعنى والكلمة والمتكلم والسامع والظروف المحيطة بالخطاب، وهو استعمال في نظرنا مناسب، حيث راج استعماله من لدن البلاغيين والنحويين العرب قديما، وهو كما يقول الشريف الجرجاني"ت 816 هـ": "من اصطلاح أهل الحقيقة :عبارة عما يُتوصل إليه بنوع تصرف، ويُتحقق به تطلُّب، ومقاساة تكلف، فمقام كل واحد موضع إقامته عن ذلك " [19]، ويقصد بالمقام: " زمان ومكان الحدث التواصلي، وكذلك العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين بالنظر إلى الإشارات والإيماءات وتعبيرات الوجه" [20].

وقد أولى علماؤنا الأوائل أهمية بالمقام، من خلال تناولهم لمختلف الملابسات والمواقف التي تحف بالكلام،أو الخطاب، سواء أكان شعرا، أم نثرا، فوضعوا لكل موضوع مفاهيمه ومصطلحاته، بحسب الموقف، ولذا نجدهم يقسمون الخطاب إلى أقسام عديدة، بحسب الموضوع واصطلاحاته ، ولعل هذا ما ذهب بالخوارزمي إلى تصنيف كتاب في العلوم: "..يكون جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، متضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات التي خلت منها أومن جلها الكتب الحاصرة لعلم اللغة "[21]، وحينما بدت متشابهات وتداخلات بين اصطلاحات الفنون، أطل التهانوي بكتابه الموسوم بـ"كشاف اصطلاح الفنون"، ليزيلها، منبها إلى أن:" لكل علم اصطلاحا خاصا به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا، وإلى انفهامه دليلا "[22] ، فخطاب الحرب يتطلب استخدام مصطلحات، تحمل في طياتها التعبئة النفسية، وشحذ الهمم والإغراء بالمواجهة والتحريض عليها، والثواب الكبير لمن يقضي في سبيل ذلك، من مثل قوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الذِيْنَ يَلُوْنَكُم مِّنْ الكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيْكُم غِلْظَةً ﴾[23]، وهي تختلف تماما عن مصطلحات خطاب السلام، والشيء نفسه بالنسبة للخطاب اللساني، يحتم على ناظمه الاحتذاء وتوظيف مصطلحات تتناسب والموضوع المدروس من قبله، مراعيا فيه صاحبه أقدار ومنازل الناس، وأن يكون على دراية وعلم بأحوال المعاني اللائقة بمقاماتهم في أحوالهم المختلفة، كما يقول الجاحظ: "ينبغي للمتكلم أن يعرِف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار

المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاما، ولكلّ حالة من ذلك مَقاما، حتَّى يقسمَ أقدارَ الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدارَ المعاني على أقدار المقامات، وأقدارَ المستمعين على أقدار تلك الحالات..."[24]، باعتبار أنه لا يجوز، كما يقول الجاحظ:" (أن) يكلم سيدالأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة..." [25]. وعليه مراعاة صنوف خطابه،ذلك :"(إنَّ) كلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات.فمن الكلام الجَزلُ والسّخيف، والمليحُ والحسن والقبيح والسَّمجُ، والخفيف و الثقيل ..."[26]، فمراعاة مقام الخطاب، أو الكلام والعلم بأقدار المستمعين أو المخاطَبين، بوصفها معرفة بمواقعهم الاجتماعية التي يتقلدونها في السلم الاجتماعي، يعد من العناصر الأساسية في فهمه وإيصاله للسامعين، ولعل هذا ما فطن إليه النحاة والبلاغيون على السواء، فالنحاة يخصونه بالعناية والاهتمام في تأليف الجمل ، والكلام على وجه الخصوص، مشيرين إلى تأثير دلالة السياق اللغوي، وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية فبنوا تخريجاتهم وتأويلاتهم النحوية، على المقام، أو مقتضى الحال،فوضعوا لمقام التعجب أدوات، يستخدمها المتكلم، من ذلك مثلا: " ما أفعله "، و"أفعل به"، وجعلوا التقديم والتأخير في المسند والمسند إليه لغاية بلاغية، ونحوية، محددين مواضعه، وشروطه، فعلى سبيل المثال:في باب الحذف، الذي اعتبره سيبويه عرضا من الأعراض التي تطرأ على الكلام، بقوله: "هذا باب ما يكون في اللفظ من أعراض واعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم" [27].

ومن النحاة الرواد الذين أولوا عناية بعناصر سياق الموقف المتمثلة في المتكلم والمتلقي والعلاقة بينهما، وعلم المتلقي بالمعنى إلى غير ذلك مما يرتبط بالمقام ـ، نجد في مقدمهم الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي حمل أفكاره وآراءه النحوية كتاب تلميذه"سيبويه ـ ت 180هـ"، موضحا لنا من خلالها اعتماده على السياق اللغوي في دراسته للتراكيب النحوية، ومن أمثلتها ما نسبه إليه تلميذه "سيبويه" في معرض تحليله لقول الشاعر[28]:

إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجَني * ولو تغرَّبتُ عنها أُمَّ عَمّارِ [البسيط]

" قال الخليل رحمه الله: لمّا قال (هيجّني) عرف أنّه قد كان ثَمَّ تذكُّرٌ لتَذكرةِ الحمام و تهييجه، فألقى ذلك الذي قد عُرف منه على (أمّ عمّار)، كأنه قال: هيجني فذكّرني أمّ عمّارٍ. ومثل ذلك أيضا قول الخليل رحمه الله، وهو قول أبى عمرو: ألا رجلَ إماً زيداً وإما عمرا؛ لأنه حين قال: (ألا رجلَ)، فهو متمنٍ شيئا يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهمَّ اجعله زيداً أو عمراً، أو وفِّقْ لي زيدا أو عمرا" [29].

ونفهم من كلام الخليل هذا أن الشاعر إنما نصب" أم عمار" بفعل دل عليه سياق الموقف، في مثل قوله تعالى: ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ [30] عند توجيه النصب، وفي قولك: "انته خيرا لك، فيقول:" نصبته؛ لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له:(انته)، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمولٌ على أمر حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله: ائت خيرا لك ، وادخل فيما هو خيرٌ لك " [31].

وهكذا يتضح لنا بجلاء اعتماد الخليل بن أحمد على السياق اللغوي في تبيان علة نصب"خيرا " بفعل مضمر دلَّ عليه ما قبله وهو"انته"، ويجوز عدم نصب كلمة "خيرا " في حال الفاصلة الصوتية ـ التي هي من عناصر السياق اللغوي ـ والوقوف على الفعل" انته "، في حين يظهر سياق الموقف في علم المتلقي بغرض المتكلم وموضوع الخطاب أو الكلام، وتعليله حذف الفعل بسبب كثرة استعمالهم لهذا التركيب، وهذا التعليل بلا شك يؤدي إلى علم المتلقي بالمعنى ووضوح الدلالة لديه.

أما "سيبويه" فقد تناول هو الآخر فكرة السياق اللغوي في تحليله لمختلف التراكيب النحوية، فبرأيه أن المتكلم في نظمه أو نسجه لتراكيب، يقدم عنصرا على آخر في مقام أو موقف معين ،وبالتالي نال ترتيب العناصر حظا واسعا من العناية من قبله،فقد ذهب إلى أن التقديم يجيء على ضربين: ضرب يكون المقدَّم فيه على نية التأخير، وذلك إذا أبقيت المقدَّم على حكمه الإعرابي الذي كان عليه قبل التقديم، كتقديم المفعول على الفاعل في نحو: ضرب عمرا زيدٌ، وتقديم الخبر على المبتدأ في نحو: منطلقٌ زيد. وضرب آخر لا يكون على نية التأخير، وإنما ينتقل المقدَّم من حكم إلى حكم ومن باب إلى آخر، ومثال ذلك أن صفة النكرة إذا تقدمت على الموصوف تحولت إلى الحال، وذلك قولك: هذا قائما رجلٌ. ومن ثم يقبح أيضا أن تقول: قائمٌ زيدٌ، إذا لم تجعل الخبر (وهو قائم) على نية التأخير؛ لأن حدّ الجملة الاسمية أن يتقدم ما هو بالابتداء أولى، وهو المعرفة[32].

وتتجلى الغاية من التقديم والتأخير في العناية والاهتمام بعنصر معين على آخر، لكن سيبويه لم يكتفِ بهذا، وإنما تعدّى ذلك إلى شرح ملابسات الحال المصاحبة التي تفسّر وجه العناية ومحل الاهتمام كما يظهر في باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى، وهى (ظنّ) وأخواتها من الأفعال القلبية المتصرّفة، فإنْ ألغيت كان تأخير هذه الأفعال أقوى من تقديمها، تقول: عبدُ اللّه أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إدخالُ أخوك، وفيها أُرَى أبوك.

ويعلل سيبويه هذا التأخير بقوله: "وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشكّ بعدما يمضى كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم

يدركه الشكّ، كما تقول: عبدُ الله صاحب ذاك بلغني، وكما قال: مَنْ يقول ذاك تدرى؟، فأخر ما لم يعمل في أوّل كلامه[33].

وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري"[34]؛ يعنى أنّ تأخير الفعل أقوى ههنا لأن المتكلم يبتدئ كلامه وليس في قلبه منه شك، فإذا مضى كلّه أو بعضه على لفظ اليقين لحقه فيه الشك[35].

ويبرز الوقف أيضا بوصفه عنصرا من العناصر الصوتية في السياق اللغوي، وذلك في قول سيبويه: " وسألته ـ أي الخليل ـ عن قوله عز وجل: ﴿ وما يُشْعِرُكُم إنها إذا جَاءَتْ لا يُؤمِنُون ﴾[36]، ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعلُ؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: (وما يشعركم)، ثم ابتدأ فأوجب فقال: (إنها إذا جاءت لا يؤمنون). ولو قال: (وما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون)، كان ذلك عذراً لهم "[37].

وإذا كان سيبويه"ت 180هـ" قد أوضح الغاية المتوخاة من التقديم والتأخير، وبخاصة ما تعلق بتقدم المفعول به على الفاعل، والمتمثلة في العناية والاهتمام، فإن "ابن جني" خالفه في ذلك، ورأى أنه إنما:" يصير تقديم المفعول لمّا استمرّ وكثر كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل "[38]، ولعل "ابن جني" وأستاذه "أبا علي الفارسّي" لمّا ذهبا إلى هذا الرأي إنما قصدا ذلك التقديم الذي لا يقتضى المقام حصوله[39]، بخلاف التقديم الذي نبّه إليه سيبويه، والقائم على ما في نفس المتكلم من معنى وما هو أهم لديه وهو به أعنى.

ويتم الحذف وفق مقام الخطاب أو الكلام، ففي قولنا: "أعُودُ بِاللّهِ من الشَّيطانِ الرَّجيمُ". برفع كلمة"الرجيم"، وذلك في موضع قطع الصفة عن موصوفها، فجاءت مرفوعة على أساس أنها "خبر لمبتدأ محذوف" تقديره "هو".

وعالج سيبويه مواطن الحذف، مبينا دواعيه، فهو على كثرته في اللغة العربية، يخضع لقواعد وضوابط معنوية، فلا يكون هناك حذف إلا إذا كان المتكلم عالما به من خلال المقام، وقرائن الأحوال، حيث يقول:" ففي قولك ضربت وضربني زيد، وضربني زيد وضربت زيدا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأمّا في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع وإنّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد، ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل: ﴿ والحافظين فُرُوجَهم والحَافِظَات، وَالذَّاكِرِيْن اللَّهَ كَثِيْرا والذَّاكِرَاتِ﴾ [40] ، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول . استغناء عنه.."[41] ، وفي الآية الكريمة، حذف المفعول

به،وهو لفظ الجلالة فالعرب تلجأ إلى حذف عناصر نحوية في كلامها ، وفق ما يتطلب المقام ولأغراض: ما لم يسبب لبسا ، أو سوء فهم لدى المتلقي، وقد علل سيبويه كثرة الحذف والإيجاز في لغة العرب؛ لأنهم يرغبون في تحقيق اللفظ على اللسان والنطق، قال سيبويه: "وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذّكر " [42].

وهنا يذهب "محمد الشاوش" إلى أن المقصود"من التثنية إعادة الذكر، وقد اجتمع في هذا الكلام التَّعليل بكثرة الاستعمال والتعليل بشهادة الحال والتعليل بتقدم الذّكر" [43] .

وربط " سيبويه" المعنى النَّحوي بالموقف الاجتماعي، وبالناحية النفسية لاستدعاء المخاطَب؛ للإقبال عليه، عاقدا صلة وثيقة بين السياق اللغوي بحال المخاطَب والظروف المحيطة بالمتكلم،حيث رأى أن الغرض من النداء،يكمن في جلب انتباه المخاطَب ، باستخدام إحدى أدواته، كالياء مثلا، ورد ذلك في قوله:" إنَّ أوَّل الكلام أبدًا النداء، إلا أنه تدعه استغناء بالإقبال المخاطَب عليك، فهو أوّل كلام لك به تعطف المكلّم عليك، فلما كثر وكان الأول في كل موضع،حذفوا منه تخفيفا؛ لأنهم ممَّا يغيّرون الأكثر في كلامهم"[44]،وفي موضع الجزم، قال سيبويه:"سألت الخليل عن (مِنْ عَلِ) هلاَّ جزمت اللام؟ فقال: لأنهم قالوا : من عل فجعلوه بمنزلة المتمكن..." [45]، وعن اختصاص بعض الأسماء الموصولة بالعاقل أو غير العاقل قال: " ن شئت جعلت (مَنْ) بمنزلة إنسان، وجعلت (ما) بمنزلة شيء" [46]

ويسعى الخليل من خلال ربطه لمختلف الأبواب النحوية بمقام الكلام؛ إلى بلوغ الكلام البليغ الذي يؤدي إلى إفهام المتلقي؛ ولذلك عرَّف البلاغة في قوله: " كل ما أدَّى إلى قضاء الحاجة فهو بلاغة، فإن استطعت أن يكون لفظك لمعناك طبقا، ولتلك الحال وفقا، وآخر كلامك لأوله مشابها،وموارده لمصادره موازنا فافعل" [47] عاقدا صلة بين النَّحو والبلاغة ، يظهر ذلك جليا على سبيل المثال في إشارته إلى نداء ما لا يعقل ومخاطبته، ووضعه في منزلة العاقل، الشيء الذي.أطلق عليه البلاغيون اسم"خروج الكلام على مقتضى الحال والظاهر"،وهو وضع غير العاقل في موضع العاقل،قال سيبويه:"وزعم الخليل أن قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ [48]. فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع،... وصار النمل بتلك المزية، حين حدّثت عنه كما تُحدِّث عن الأناسي، وكذلك في فلك يسبحون، لأنَّها جُعلت في طاعتها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور به " [49].

وحديثه عن مواطن استعمال أدوات النداء في اللغة، ومعانيها، بقوله: "هذا باب الحروف التي يُنبّه بها المدعو، فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا وأيا

وهيا وأي وبالألف. نحو قولك: أحارِ بن عمرو.إلاّ أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم،والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلاّ بالاجتهاد، أو النائم المستثقل..."[50].

والواضح أن سيبويه في نصه هذا، قد بنى هذه العناصر النحوية وفق مقتضى الحال أو المقام، موضحا لنا تناوب أدوات النداء في الأساليب العربية، بين القريب والبعيد: "وإنزال البعيد منزلة القريب، أو إنزال القريب منزلة البعيد في النداء لأغراض وحاجات في نفس المتكلم،يتطلبها المقام والموقف، بنى عليها البلاغيون فيما بعد موضوع النداء في علم المعاني معتمدين في ذلك على ما ذكره سيبويه في هذا المقام " [51].

و نبَّه سيبويه إلى الحالات التي يخرج فيها النداء إلى معان أخرى كالندبة ، نحو قولك على سبيل المثال:"واعمراه"، والاستغاثة، والتعجب، جاء ذلك في قوله: "هذا باب ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة، وذلك في الاستغاثة والتعجب، وذلك الحرف اللام المفتوحة، في مثل قول الشاعر وهو (مهلهل):

يَالبَكرٍ أنشُروا لي كُليبًا * يالبكر أيْنَ أيْنَ الفِرارُ؟ !

فاستغاث بهم لينشروا له كليبا. وهذا منه وعيد وتهدّد، وأما قوله:يا لَبكر أين أين الفرار؟ فإنما استغاث بهم لهم، أي لم تفرون؟ !استطالة عليهم ووعيدا. ..وقالوا: يا للتعجب ! ويا َللماء ! لمّا رأوا عجبا أو رأوا ماء كثيرا، كأنه يقول: تعال يا عجب،أو تعال يا ماء، فإنه من أيامك وزمانك....."[52].

وفي باب التقديم والتأخير، تناول النحاة العرب، حالات التقديم والتأخير في التراكيب اللغوية وفقا لأحوال الخطاب أو المقام،فإذا تطلب الموقف شيئا ذا أهمية ، فإنه يقدم على غيره من العناصر النحوية ، وقد أوغل سيبويه في هذا الموضوع بالبحث، مبرزا حالاته وغاياته، مبينا لنا أثر العناية والاهتمام في التقديم والتأخير، مشيرا للأثر النفسي فيه، بقوله:"هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل، قُدِّم أو أُخِّر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم، فإذا بنيت الاسم عليه قلت:ضربت زيدا.وهو الحدّ، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدّ، ضرب زيدٌ عمرا. حيث كان زيد أوّل ما تشغل به الفعل.وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه:وإن قدَّمت الاسم فهو عربي جيّد كما كان ذلك عربيا جيّدا، وذلك قولك: زيدًا ضربت. والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير، سواء مثله في ضرب زيدٌ عمرا، وضرب عمرًا زيدٌ"" [53]. ولا يقتصر التقديم والتأخير عنده لغاية العناية والاهتمام فحسب، بل يتعداه إلى أغراض بلاغية، ذات علاقة بنفسية المنشئ أو المتكلم، ومقتضى حاله في أثناء الكلام مرتبطة بالشك واليقين،

وتحويل اليقين إلى الشك، أو الشك إلى اليقين، قال سيبويه: "هذا باب أم ، إذا كان الكلام به بمنزلة أيّهما وأيُّهم، وذلك قولك:أزيد عندك أم عمروا؟ وأ زيدا لقيت أم بشرا؟فأنت الآن مدّع أن عنده أحدهما ،لأنك إذا قلت:أيّهما عندك، وأيّهما لقيت؟ فأنت مدّع أنّ المسؤول قد لقي أحدهما ، أو أن عنده أحدهما ، إلاّ لأن علمك قد استوى فيهما ، لا تدري أيهما هو...." [54]. فمن خلال هذه المقولات النحوية ،التي أوردها سيبويه في كتابه، يتبين لنا بلا ريب مدى عناية الرجل بمعية أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي بفكرة المقام، في تحديد العناصر النحوية، فلم يقتصر في كتابه على مجال لغوي واحد، بل بحث في شتى ميادين الدراسات اللغوية، بما فيها الجانب البلاغي،الذي يمكننا القول بلا تردد أنه مؤسسها وواضع اللبنات الأولى للبلاغة العربية، يقول نهاد الموسى:"وكنت نظرت في سياق بحث مختلف في كتاب سيبويه ألتمس فيه هذا العنصر(أي المقام) من عناصر التحليل فوجدته منذ ذلك العهد المبكر يفزع إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام ليرد ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلبا للاطراد المحكم وهو يوافق فيما صدر عنه في الكتاب ملاحظات كثيرة مما تنبني عليه الوظيفة ومناهج" التوسع " أو اللغويات الخارجية بعبارة دي سوسير" (Desaussure.F) [55]، فسيبويه "ت 180 هـ" لم يقف في تفسيراته اللغوية وملاحظاته النحوية عند الأطر الشكلية المعيارية فحسب، بل وسع تحليلاته وتخريجاته النحوية لمختلف التراكيب اللغوية إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيه وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطَب وحال المتكلم وموضوع الكلام" منتبها "إلى دور السياق في أمن اللبس وتحديد البناء الجواني المقصود من البناء البراني ذي الاحتمالات "[56].

فدلالة التركيب ،تتحدد من خلال استعمالات المتكلمين، وفقا للمواقف والمقاصد التي يريدون بلوغها وتبليغها للمتلقي. وبذلك يكون سيبويه قد فتح بابا على مصراعيه أمام البلاغيين، من خلال اعتماده لفكرة المقام في تحليل التراكيب النحوية، ليتلقفها البلاغيون بالدراسة،جاعلين المقام أحد عناصر فهم دلالة الخطاب أو النص ، شعرا كان أم نثرا، فقد قال" الجاحظ " مما نقله عن بعض أهل الهند قولهم : "جِمَاع البلاغة التماس حُسن الموقع، والمعرفةُ بساعات القول..... (وأن) لا يكلم سيّدَ الأمة بكلام الأمة، ولا الملوكَ بكلام السُّوقة...ومن علْم حقّ المعنى أن يكون الاسم له طِبْقًا، وتلك الحالُ له وَفْقًا..ويكون لفظه مُونقا، ولهَول تلك المقامات معاودا. ومدارُ الأمر على إفهام كلِّ قوم بمقدار طاقتهم ، والحمل عليهم على أقدار منازلهم، وأن تواتيه آلاتُه "[57] فغاية الشاعر على سبيل المثال، لا تتحقق إلا بعدما يطلع جيدا على أحوال مخاطَبيه، ويتعرف على أغراضهم ، وما سنته العرب في كلامها ، يعزز هذا الكلام، قول ابن رشيق

القيرواني:" فغاية الشاعر معرفة أغراض المخاطب كائنا ما كان، ليدخل إليه من بابه، ويداخله في ثيابه، فذلك سر صناعة الشعر، ومغزاه الذي به تفاوت الناس، وبه تفاضلوا..." [58]، ثم تعرض " الجاحظ "ت 255 هـ" إلى الظروف الملابسة للخطاب، تحت اسم " الحال "أو المقام"، مؤكدا على ضرورة موافقة الحال وما يجب لكل مقام، والموازنة بين أقدار المستمعين وأقدار الحالات، مشددا على وجوب إخضاع الكلام إلى الحال التي.يعيشها المتكلم والمخاطب، مرددا هذه العبارات :"ومدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم ، والحمل عليهم على أقدار منازلهم، وأن تُواتيه آلاتُه" [59]. وهنا الجاحظ، يكون قد لخص لنا ما يجب على المتكلم التحلي به في خطابه، في عبارتين تنتين، هما "مقدار الطاقة "، و" أقدار المنزلة "،حيث يقصد بالأولى، الزاد المعرفي الذي يفترض توافره في المتلقي، ومنزلته العلمية،أو لنقل مستواه العلمي، في حين تتعلق الثانية برتبته في السلم الاجتماعي وحظه من الجاه والسلطان، فإذا كان ملكا على سبيل المثال، يجب على المتكلم مخاطبته وفق منزلته أو مقامه، مراعيا في ذلك ألفاظه ومقاصده التي تتناسب ومنزلة الرجل ؛ فبشر بن المعتمر في صحيفته، والتي استشهد بها الجاحظ ، فرَّق بين المعاني والألفاظ التي تصلح للعامة أو الخاصة، حيث قال:"يكون لفظُك رشيقا عذْبا ،وفخما سهلا، ويكون معناك ظاهرا مكشوفا، وقريبا معروفا، إمَّا عند الخاصة إنْ كنتَ للخاصَّة قصَدت، وإمَّا عند العامَّة إن كنتَ للعامَّة أردت." [60] ؛ ذلك :" لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد يباين مقام الهزل" [61] ، فإذا كان المخاطَب من ذوي الأقدار ممدوحا والممدوح خليفة، فإن معاني المدح اللائقة به كخليفة في الناس، هي المعاني التي تزيد من قدره في الناس كخليفة أو التي تُصلح من حال خلافته في الناس، قال البحتري[62] في مدح المتوكل:

لَقَدْ حُطْتَ دِيْنَ الله خَيْرَ حِيَاطَةٍ * وَ قُمْتَ بِأَمْرِ الله خَيْرَ قِيَامِ.

ففي هذا البيت الشعري،نجد صاحبه،يستخدم عبارات تليق بمقام الخليفة،حيث جعله قيّما على الدين والدنيا معا، فلا يقال هذا الكلام لغير الخليفة ،ثم مدحه، جاعلا إياه فوق قدر كل ذي قدر، بقوله [63]:

وَأَنْتَ أَمِيْنَ الله بِالموضعِ الذّي * أَبَى الله أَنْ يَسْمُو إلى قدره قَدْرُ.

قال الجاحظ:"أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مَقَاما، حتى يقسم أقدارَ الكلام على المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[64]، نجمل كلامه هذا في الجدول الآتي:

أقدار الناس/ المنزلة الاجتماعية	خطابها
طبقة الملوك.....	خطابها :الجلالة، سيدي، ...
السوقي.....	خطاب السوقية.....
المثقف.....	ألفاظ ومعاني ثقافية، التمدن، العقل....
العامة.....	ألفاظ ومعاني عامية.....
المتكلمون.....	ألفاظ المتكلمين:العَرَض، الجوهر، أيْس وليس

فحتى يتحقق المعنى لدى المتلقي، الذي يخاطب به المتكلم، لابد أن يكون شريفا صحيحا، مطابقا للحال أو المقام، ولعل هذا ما أشار إليه "ليونارد بلومفيلد"[65] الذي رأى أن دلالة الصيغة اللسانية تُحدد بمقتضى المقام(الحال)، وأن اللفظة وحدها غير كافية لإنشاء المعنى ، فلكل من اللفظ والمعنى مجموعة من المواصفات، كما حددها بشر بن المعتمر في صحيفته التي ضمنها الجاحظ في كتابه البيان والتبيين، فلا يحسن الكلام حتى يكون قد جمع بين العذوبة والجزالة والسهولة والرصانة مع السلاسة والنصاعة والفخامة والشرف، فمن:" أراغ معنى كريما فليلتمس له لفظا كريما "[66]، ثم إنَّ : " مدار شرف المعنى ـ كما يقول الجاحظ نقلا عن بشر بن المعتمر ـ على الصواب وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام من المقال" [67]، فشرف المعنى كما يتضح من نصه ،لا يتعلق بصاحبه، من الخاصة هو أم من العامة، وإنما يتعلق بصحته وفائدته، وما يقدم من منفعة، وفقا لما يرتضيه حال أو مقام الخطاب. وهو هنا يحيلنا إلى نقطة جوهرية ، بالغة الأهمية في مفهوم البلاغة عند النقاد والبلاغيين، ألا وهي فكرة مطابقة الكلام لمقتضى الحال/المقام، إذ العبرة ليست بشرف المعنى ولا بشرف اللفظ، وإنما مدار الشرف هو مراعاة المقام والموازنة بين أقدار المعاني وأقدار المستمعين، فيجعل لكل طبقة كلاما ، ولكل حال مقاما حتى تقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات. أضف إلى ذلك أن مطابقة الكلام لمقتضى الحال لا تتم إلا إذا وضع المتكلم أو الشاعر في حسبانه الموضوع أو الغرض الذي يتكلم فيه، بحيث يأتي كلامه متلائما معه، مسايرا له، كما يجب عليه وضع أمام نصب عينيه المخاطَب الذي يتوجه إليه بكلامه، فيكيف تعبيره اللغوي وفق الحال التي عليها هذا المخاطَب،من علم بالموضوع ، أو إنكار له، و كذا حالته النفسية،التي تتبدى من خلال ملامح الوجه، والبصر، ويروي لنا الجاحظ هنا قول عبد الله بن مسعود: " حدّث النَّاسَ ما حدَثوك بأبصارهم، وأذنُوا لك بأسماعهم، ولحظوك بأبصارهم، وإذا رأيت منهم فترةً فأمْسِكْ "[68]، ويخلص الجاحظ إلى أن فصاحة الكلم وبلاغته، تقوم بالأساس على ما اكتنفه من معان وأفكار مرتبطة بالمقام والمقال، حيث يوجز المتكلم في

المقام الذي يتطلّب الإيجاز، مراعيا فيه طبيعة الموضوع الذي يتطلّب ألفاظا ومعاني خاصة به،معتبرا إياهما عيار البلاغة وميزانها، بقوله:"إذا أعطيت كل مقام حقّه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام،وأرضيت مَنْ يعرف حقوق الكلام فأنت بليغ "[69].

وهذا ما أكّده الدرس الحديث:

" فبلاغة الكلام ليست في نظمه، ولا في ترتيب ألفاظه، وإنما في مطابقة الكلام لمقتضى الحال أو المقام مع فصاحته، ويحلّل لك البلاغيون الجمل على هذا النحو ليقفوك على طاقات التعبير المختلفة لهذا الترتيب، أو ذاك، أو ليقفوك على خواص تراكيب الكلام في الإفادة ، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره" [70].
وعلى هذا الأساس تتنوع صياغة الجملة بين الخبر والإنشاء ، والطلب، والقصر والفصل ،والوصل والوصل،والتقديم والتأخير،وباستكمالها لركنيها، كان المعنى هو المعول عليه، وهو لا ينفصل عن قصد المتكلم وإرادة إفادة السامع به و إمتاعه. مما جعل الجاحظ"ت 255 هـ" يقف مبينا بلاغة الجملة وجماليتها الممتعة كما في قوله:" ومتى شاكل أبقاك الله ذلك اللفظُ معناه؛ وأعرب عن فحواه،وكان لتلك الحال وَقْفًا ، ولذلك القدرِ لِفْقًا ، وخرج عن سماجة الاستكراه، وسلم من فساد التكلف، كان قمينا (أي جدير وخليق) بحسن الموقع ، وبانتفاع المستمع... وألاَّ تزال القلوبُ به معمورةً، والصدور مأهولة..." [71].

ومشاكلة اللفظ للمعنى، إذا وقع اللفظ موقع المعنى،لا زيادة ولا نقصان فيه، ولذلك عيب على الأعشى[72]، استخدامه لكلمة"رجل" مكان " إنسان "، في قوله:

اسْتأثَرَ اللهُ بالوفاءِ وبالعد * لِ وولَّى الملامة الرَّجُلا.

لأنَّ الملامة تتجه للإنسان، رجلا كان أو امرأة، ولا تخص الرجل وحده، فذكره الرجل هنا في مكان الإنسان معيب.

ويؤكد ما أشار إليه الجاحظ في كتابه"البيان والتبيين" بخصوص "المقام" أو "الحال" قول ابن وهب الكاتب، متحدثا عن المقام ومقتضى الحال:"أن يكون الخطيب أو المترسل عارفا بمواقع القول وأوقاته واحتمال المخاطبين به، فلا يستعمل الإيجاز في موضع الإطالة فيقصر عن بلوغ الإرادة،ولا الإطالة في موضع الإيجاز، فيتجاوز في مقدار الحاجة إلى الإضجار والملالة، ولا يستعمل ألفاظ الخاصة في مخاطبة العامة، ولا كلام الملوك مع السوقة، بل يعطي لكل قوم من القول بمقدارهم، ويزنهم بوزنهم، فقد قيل (لكل مقام مقال) "[73] .

فروح الخطاب ولبه، هو مقتضى الحال أو الخطاب: "...لذلك وجب أن يكون الخطيب قادرا على إدراك حال الجماعة وما تقتضيه والإتيان بالأسلوب الذي يلائمه" [74]، وهو يشمل النصين، الشعري والنثري، لكن قدامة بن جعفر، خصَّه- المقام أو مقتضى الحال- بفن الشعر، جاعلا إياه لصيقا بهذا الفن، بقوله: " وقد ينبغي أن يعلم أن مدائح الرجال.....تنقسم أقساما بحسب الممدوحين من أصناف الناس في الارتفاع والاتضاع وضروب الصناعات والتبدي والتحضر"[75]، ويفسر هذا ربما لشيوع النص الشعري في تراثنا، بالمقارنة مع النص النثري.

وقد تحدث ابن قتيبة"ت 276 هـ"[76]عن "المقام و مقتضى الحال"، معتبرا إياه نبراسا في تحديد معاني التراكيب، حيث يعول عليه في فهم كثير منها، معتنيا في ذلك بالكاتب والمكتوب، حاثا الكاتب على ألا يعطي خسيس الناس رفيع الكلام، ورفيع الناس وضيع الكلام.

فمراعاة مقام المخاطَب، أمر ضروري ، لما له من فائدة جمة في تحديد ضروب الكلام، لأن المعاني تختلف باختلافه، وتتغير بتغيير تشكيله، وهذا ما أطلق عليه البلاغيون اسم "فن القول فهناك ما يتكلم به مثنّى والعامة تتكلم بالواحد منه، فيقال مثلا"جاءتِ المرأة بتوأمين" ولا يقال"تَوأم"، إنما التوأم أحدهما.

وتختلف المقامات فيما بينها اختلافا بينا في الكلام أو الخطاب، فمقام الفرح، يتطلب ألفاظا ذات معان تجسده، والشيء نفسه في مقام الحزن، ومقام الاستخبار، والاستفهام غير مقام الإخبار وهكذا دواليك، ومن تم على المتكلم أو الناظم ترتيب ألفاظه في المقام اللغوي، كما يرتب المعاني في نفسه، وإلى هذا أشار أبو سعيد السيرافي، كما نقله عنه أبو حيان التوحيدي"ت 400 هـ"، في قوله:"افهم عن نفسك، ثم رُمْ أن يفهم عنك غيرك "[77].

أما شيخ المعتزلة "القاضي عبد الجبار ـ ت 415 هـ" ، فقد أشار إلى الموقع بدلا من المقام في معرض كلامه عن النظم، منتهيا إلى خلاصة مفادها أن الفصاحة في الكلم ، لا تكون إلا بعد نظمه في جمل وعبارات سليمة المبنى والمعنى اللذين يتحققان بثلاث قرائن ، وهي: المواضعة والإعراب والموقع، جاء ذلك في قوله: "اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضمّ على طريقة مخصوصة، ولا بد من الضمّ من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضمّ ،وقد يكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع..." [78]، وأدرك ابن فارس"ت 395 هـ" أن الاستفهام قد يكون ظاهره استفهاماً، وباطنه تعجب، يقول: "ويكون استخباراً في اللفظ والمعنى تعجب، نحو: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ "[80].

وما ذكره هنا يُعد توجيهاً بلاغياً مجازياً، فالاستفهام لم يرد على حقيقته، وهو طلب الفهم أو الاستفهام عن أصحاب الميمنة ؛ بل تجاوز هذا المعنى اللغوي الظاهر لإفادة معنى آخر هو التعجب؛ لأنه من الأمور التي تدعو إلى التعجب، فقد دل على وصفهم بشيء لا يمكن وصفه، ولا يفي به التعبير بعبارة غير ما جاءت عليه، وهذا هو سر جمالية أسلوب الاستفهام وبلاغته أنه ترك للمتلقي الفرصة لأن يتصور صفاتهم، ويتدبر حالهم فيما لو رغب في ذلك. ويبدو أن ابن فارس سعى إلى أن يحيط بدقائق المعاني التي أفادها الاستفهام بمعونة السياق، فرأى أن التعجب هنا قد يسمى تفخيماً. ورأيه هذا يحتمل أمرين؛ الأول: أنه حاول ألاّ يجمع بين غرضين معاً في هذا الشاهد؛ إذ كان في إمكانه أن يفعل كما فعل "أبو حيان" عندما جمع بين غرضي التعجب والتهويل، أن يجمع هنا بين التعجب والتفخيم.

وهذه الأفكار التي طرقها العلماء الأوائل (سيبويه، الجاحظ، ابن قتيبة، وابن فارس..) بخصوص المقام، الذي يحف الكلام، قد استوعبها عبد القاهر الجرجاني البلاغة في في كتابيه "دلائل الإعجاز"و"أسرار البلاغة في علم البيان"، و تناولها بشيء من التعمق، فقد اعترف الرجل نفسه بمن سبقوه، وبخاصة ما تعلق بالنظم: "وقد علمت أطباق العلماء على تعظيم شأن النظم، وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ وبتُّهم الحكم بأنه الذي لا تمام دونه، ولا قوام إلا به.."[81]، وثار على اللغويين العرب؛ لأنهم لم يستفيدوا من مبدأ جيد وضعه سيبويه، مؤداه ربط الكلام بمقام استعماله[82]، بل وقع في ظنهم أن كل تقديم أو تأخير أو حذف.. إنما هو للعناية والاهتمام كما قال صاحب الكتاب[83]، داعيا إلى ضرورة معرفة بواعثها، مشيرا إلى أنَّ هناك عوامل أخرى، منها ما يتعلق بمراعاة حال المتكلمين والمتلقين ومقام الكلام أو الخطاب، مما قاده هذا إلى السعي إلى ربط ومزج الدرس النحوي بالفكر البلاغي، في إطار نظرية النظم، بقوله:"وفي الحال، إن الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعا، وجاءني يسرع، وجاءني وهو يسرع أو وهو يسرع، وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع، فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له"[84] ؛ ذلك إن هدف المتكلم برأيه، هو توصيل المعنى المقامي إليه، وليس تعريفه بمعاني الألفاظ مفردة وهنا يتفق الجرجاني مع زعيم المدرسة السياقية"فيرت (Firth)، الذي صرَّح أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال:" تسييق الوحدة اللغوية "[85]؛ بمعنى وضعها في مقامات مختلفة، وعلى هذا الأساس أيضا ربط كروتشه[86] اللغة بعلم الجمال ؛ لأنَّ كليهما يتصل بالتعبير عن النفس. كما يتفق إلى حد كبير مع ما أشار إليه " تودوروف ودي كرو"(Todorov et Ducrot) "في موسوعتهما اللغوية إلى أهمية المقام في تحديد مدلولات الملفوظات باعتبار مقام الخطاب عندهما، هو مجموع

العناصر اللغوية التي يتلفظ بها في الملفوظ وفق مقام معين (سواء أكان شفهيا أم كتابيا)[87]، "وإذا كنا نجهل كل شيء عن حالة المقام(La situation)، ليس فقط لأننا لا نستطيع أن نعرف الحوافز والأسباب للتلفظ، بل لأنه ـ هو الشيء الوحيد المعتبر هنا ـ ليس في مقدورنا أن نصف وصفا دقيقا القيمة الجوهرية للتلفظ، بل لا نستطيع أن نصف حتى المعلومات التي يرسلها "[88].

ويركّز الجرجاني في نظرية النظم على ظاهرة الترابط والنظام التي يتطلبها النظام اللغوي، وتحدث بإرادة المتكلم، موضحا لنا مختلف مواقع وضروب تفاعل الكلمات في النص، الشيء الذي ينبغي على المتكلم مراعاته، بقوله: " فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخبارا وأمرا ونهيا واستخبارا وتعجُّبا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظة إلى لفظة، هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدلّ على معناها الذي وضعت له من صاحبتها على ما هي موسومة به...؟"[89] ، فالصورة الكلامية عنده تحددها الوظيفة التعبيرية التي تؤديها الجملة إن كانت إخبارا وهو التقرير، أو استخبارا (وهو الاستفهام)أو غيره مما يخدم ويوضح نوعية النسق، ويقابل كل هذا في رأي دي سوسير بصريح اللفظ أن الجمل كذلك لها دورها في خدمة نظام الكلام الذي يحدد النسق على قدر المعنى الوظيفي في الجملة الإخبارية، وهذا ما دعا إليه سوسير بالقول:"إن مفهوم التركيب لا ينطبق على الكلمات وحسب، بل على مجموع الكلمات والوحدات المعقدة من المقاييس والأصناف كافة.."[90]، وعليه فإنه برأي الجرجاني، أن نظم الكلم، لا يتأتى إلا بمعرفة وضع الكلمات موضعها، وإحداث ترابط بين أقسام الكلم المختلفة، ترابط حسب الاستعمالات الاختيارية من قبل المتكلم، نحو تعلق اسم بفعل، في مثل: انطلق زيد. وتعلق اسم وفعل، في مثل: زيد ينطلق.، وتعلق اسم واسم، في مثل: زيد منطلق .

وهي كما يرى الجرجاني تختلف من حيث الدلالات، لاختلاف مواضعها، فاللفظة تستحسن داخل مقام وتثقل على القارئ أو السامع أو توحشه في موضع آخر، وهنا وقف "زكي العشماوي" متفحصا كلمات عبد القاهر الجرجاني ليقارن بينها وبين كلمات "ريتشاردز" التي تقترب مما ذكره الجرجاني في مستهل كتاباته عن فلسفة البلاغة، الذي قال:"إن النغمة الواحدة في أية قطعة موسيقية لا تستمد شخصيتها، ولا خاصتها المميزة لها إلا من النغمات المجاورة لها وإن اللون الذي نراه أمامنا في أي لوحة فنية لا يكتسب صفته إلا من الألوان الأخرى التي صاحبته وظهرت معه...كذلك الحال في الألفاظ، فإن معنى أي لفظة لا يمكن أن يتحدد إلا من علاقة هذه اللفظة بما يجاورها من ألفاظ"[91]، فإن قدمت عنصرا على آخر فلا

محالة سينجم عنه تغير في المعنى، ولعل هذا ما أدى بالجرجاني إلى طرق موضوع التقديم والتأخير، ذلك إن التخاطب يصاغ بحسب تقدير المتكلم لموقف المخاطَب مما سيقوله، مقسما إياه إلى نوعين، تقديم على نية التأخير، وتقديم لا على نية التأخير حيث ضرب لنا مثالا شهيرا في هذا المجال، يتعلق بتقديم المفعول به في جملة"قتل الخارجيَ زيد"، والداعي إلى ذلك هو لغاية العناية والاهتمام، ذلك أن اهتمام الناس يكون منصبا في أول الأمر على المقتول ، ثم يتساءلون عن القاتل، ولهذا قدّم المفعول به على الفاعل، قال عبد القاهر:"... من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى، إنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه شيء فإذا قُتل وأراد مريدٌ الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجيّ فيقول: قتل الخارجيَّ زيدٌ. ولا يقول قتل زيد الخارجيَّ لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرته..."[92].

وقد أبان الجرجاني ضروب الكلام ودلالاته التي تتحدد من خلال المقام ، فدلالة التركيب الظاهرية(المعنى الأول) تومئ إلى المعنى الثاني(البنية العميقة) ، حيث رأى أن المعنى الباطني، يختفي وراء المعنى الظاهري، ولا يوصل إليه إلا من خلال طرق المعنى الأول، الذي يجيء في دلالة التركيب الظاهري، بقوله:" الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض، بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت:خرج زيد... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض...أو لا ترى أنك إذا قلت: هو كثير رماد القدر.... فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك كمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف... وإذ قد عرفت هذه الجملة فها هنا عبارة مختصرة وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنًى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسرت لك" [93].

ولعمري هنا نجد عبد القاهر الجرجاني يلامس ما يدعو إليه النَّحو التوليدي الذي تبناه " نوام تشومسكي"حديثا، حيث رأى أن الجملة هي الوحدة اللسانية الأساسية، بل هي موضوع اللسانيات، مميزا فيها بين ضربين، أو: بنيتين بنية سطحية (surface structure) ، تتضمن معنى ظاهريا، وبنية عميقة Deep structure) ، يتوصل إليه من خلال البنية السطحية.

ويرجع عبد القاهر فصاحة الكلام وبلاغته إلى روعة المعنى، وجمال النظم، الذي يتوافق ومقامه، فالكلمة تكون فصيحة " باعتبار مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها"[94]. وبهذا المعنى فلا توجد لفظة شعرية وأخرى غير شعرية؛ وإنما تصبح اللفظة شعرية حسب مكانها من النظم: "ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر."[95]، ومثّل لهذا عبد القاهر الجرجاني بلفظ(الأخدع): "في بيت الحماسة، الذي قال:

تلفّت نَحْوَ الحَي حتَّى وجدتني * وجِعَت منْ الإصْغَاءِ لِيتًا وأخدعا.

وبيت البحتري:

وإني وإن بلغتني شرف الغنى* وأعتقت من رق المطامع أخدعي

فإن لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن، ثم أنك تتأملها في بيت أبي تمام:

يا دهر قوّم من أخدعيك فقد * أضججت هذا الأنام من خُرُقك.

فتجد لها من الثقل على النفس من التنغيص والتكدير أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة، والإيناس والبهجة ومن أعجب ذلك لفظة"الشيء" فإنك تراها مقبولة حسنة في موضع وضعيفة مستكرهة في موضع..."[96]. وعليه فإن النظم لا يكون مجرد رصف للكلمات ووضعها في أي مكان، بل إنه تنسيق للألفاظ ودلالاتها وتلاقي معانيها، مع إدراك واع من لدن الناظم بمواقعها، ذلك: "إن العلمَ بمواقع المعاني في النفس، علمٌ بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق" [97] كما أن مزية الخطاب أو الكلام لا تتأتى فقط من خلال تكثيف الاستعارات كما يرى كثير من الناس، في :"...(ذكرهم) لقوله تعالى: ﴿ وَٱشْتَعَلَ الرأس شَيْبًا ﴾[98] لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة ولم ينسبوا الشرف إلا إليها، ولم يروا للمزية موجبا سواها، ... وليس الأمر على ذلك. ولا هذا الشرف العظيم ولا هذه المزية الجليلة وهذه الروعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام لمجرد الاستعارة. ولكن لأن يُسلك بالكلام طريقُ ما يسند الفعل فيه إلى الشيء وهو لما هو سببه فيرفع به ما يسند إليه ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده... وذلك أنَّا نعلم أن اشتعل للشيب في المعنى وإن كان هو للرأس في اللفظ... وإن أسند إلى ما أسند إليه.يبيّن أن الشرف كان لأن سُلك فيه هذا المسلك، وتُوخِّي به هذا المذهب، أن تدَع هذا الطريق فيه وتأخذ اللفظ فتسنده إلى الشيب صريحا فتقول: اشتعل شيب الرأس والشيب في الرأس.ثم تنظر:هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة؟ جملته،حتى لم يبقَ من السواد شيء أو لم يبقَ منه إلا ما يعتدّ به، وهذا ما لا يكون إذا قيل:اشتعل شيبُ الرأس أو الشيب في الرأس.بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر ...ونظير هذا في التنزيل قوله عزَّوجل: ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونَا ﴾[99] التفجير

للعيون في المعنى وأوقع على الأرض في اللفظ كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس"[100]، وإنما أيضا من خلال مقام الكلمات ، ذلك إنها لا تكتسب معانيها إلا بوضعها في تراكيب، وهنا يضرب لنا عبد القاهر الجرجاني عديد من الأمثلة حول دلالة الكلمات في سياقاتها ومقاماتها النصية، عارضا لنا فصلا كاملا حول استعمالات" إنما " المركبة من " إنّ " و" ما " النافية التي كفتها عن العمل في مقامات مختلفة الدلالات، يقول عبد القاهر: "واعلم أنه ليس يكاد ينتهي ما يعرض بسبب هذا الحرف من الدقائق" [101]، لكن عددا غير قليل من النحويين لا يلتفت إلى هذه الدلالات، فما هو معروف عند النحويين أن"إنما"، تفيد الحصر(كافة مكفوفة)، وعند البلاغيين، تفيد القصر، وقال عنها ابن فارس، أنها تفيد التحقير:"وقال قوم إنما معناه التحقير... وهذا ليس بشيء"[102].

كما استعملت(إنما)في رد الشيء إلى حقيقته، إذا وصف بصفات لا تليق به، كقوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [103]. فلا يفهم الكلام، في أحايين كثيرة إلا من خلال المقام الذي يجيء عليه التركيب، فقد أورد أبو نصر بن أسد الفارقي"ت487 هـ" في كتابه الموسوم بـ"الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب "أمثلة على ذلك، منها " قول الشاعر:

وأنَّ لَبُون يَوْمَ رَاحُوا عَشيَة * أَبي منذر فارْكَبْ على الجملُ الصلدا.

فالشاعر في هذا البيت، يريد بـ" أَنَّ" من "الأنين"، و" لبُونٍ " رفع بفعله،وفعله" أَنَّ" وكان الوجه أن يقول:(وأنت لبون)، إلا أنه ذكّر الفعل لضرورة الشعر..."[104].

والشيء نفسه في تعليقه على هذا لبيت الشعري الذي " قال:

هَذَا سُلَيْمَان أبي جعفرٌ * فَقَالَ بِشْرا حسنٌ هذا.

إنه يريد بـ(هذا): (فاعَلَ) من المهاذاة، وليس يقصد به الإشارة، وهو فعل ماض و(سليمان) مفعول به مقدم،و(أبي) في معنى والذي،وهو الفاعل، و(جعفر) بدل منه كأنه في التقدير:(هاذيَ سيليمانَ جعفرٌ)،وكذلك آخر البيت كأوله(هذا) من(المهاداة) و(حسن) رفع بالابتداء، و(هاذي) خبره، و(بشرا) مفعول به مقدم، والتقدير(فقال سليمان: حسنٌ هاذي بشرا. و(حسن) اسم رجل فاعرفه"[105] .

وبهذا يكون علماؤنا الأجلاء قد أفادوا الدرس اللساني العربي في تحليلهم للمعنى من خلال المقام وموقف الحال اللذين يرتبطان بالمتكلم والمتلقي، و بدونهما لا يتضح المعنى، فمراعاة حال المتكلم شكلا ومضمونا تقف جنبا إلى جنب مع مراعاة حال المخاطب، ذلك إن مطابقة لكلام لمقتضى الحال من عمل المتكلم فهو الذي يطلب منه أن يراعي المقامات وتفاوتها طبقا للقواعد والأصول الموضوعة، ولعل هذا ما أدركه المحدثون الذين عدوه بؤرة علم الدلالة الوصفي؛ لأنه يعبر باختصار عن الجانب الاجتماعي للمعنى والوظيفة التداولية والنفعية للغة في حياة الأنام، كيف لا وهو أحد العناصر المساهمة في نظرية الإفادة عند رومان جاكبسون، حيث تتولد عنه الوظيفة المرجعية(fonction Référentielle)؛ ذلك إنَّ المرجع كما حدده "جون ليونز"(John Lyons) هو الذي يعين العلاقة بين التعبير وما يشير إليه هذا التعبير عندما يتم التلفظ به[106] ، ثم إن الجهل بالمقام(الظروف المحيطة بالخطاب)، يحدنا من بلوغ عنى الخطاب؛ لذلك قال "ستيفن أولمان": " لا يمكن الاستمرار في بحث تاريخ الكلمات منعزلا عن تاريخ الحضارة "[107] فبرأيه أن تاريخ الحضارة ما هو إلا أحداث اجتماعية ربطت مقالات معينة ببعضها،وأنزلتها في مسار الأحداث المتصلة.وعليه فإن المعنى لا يتضح بمجرد النظر إلى معنى المقال، بل ينبغي ربطه بالمقام الذي يعد "عاملا مهما في تحديد محتوى القضية: "وكلما كان وصف المقام أكثر تفصيلا كان المعنى الدلالي الذي نريد الوصول إليه أكثر وضوحا "[108].

وقد عدَّ "ستيفان أولمان " نظرية السياق في حال تطبيقها بحكمة:" تمثل الحجر الأساس في علم المعنى، وقد قادت بالفعل إلى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة في هذا الشأن إنها مثلا قد أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي ومكنت الدراسة التاريخية للمعنى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتا "[109]، و ردّ (بالمر) على كل من رفض السياق أو استبعده من اللغويين قائلا: " من السهل أن نسخر من النظريات السياقية ـ مثلما فعل بعض العلماء ـ وأن نرفضها باعتبارها غير عملية.لكن من الصعب أن نرى كيف يمكننا أن نرفضها دون إنكار الحقيقة الواضحة التي تقول بأن معنى الكلمات و الجمل يرتبط بعالم التطبيق [110] ، مقسما" السياق إلى: "السياق اللغوي " و" السياق غير اللغوي" [111] .

ولهذا من اللازم توافر المقام وسياق الحال في أثناء عملية التخاطب بين المتكلم والمتلقي،حيث يصحب الخطاب ظروف، وخصائص لغوية وغير لغوية وأحوال تحف به أطلق عليها عصام نور الدين"قرائن الخطاب أو الحديث "[112] .

وكما نعلم أن كلا من المقام والمقال ، يتمم بعضهما البعض في تشكل وفهم الخطاب، فإذا فقد النص أو الخطاب عنصر المقام سينجم عنه لا محالة غموض في كثير من الأفكار التي احتواها النص،و يتعذر على القارئ الغوص في خباياه ومثلما

إن السياق ضروري كمبدأ للقراءة الصحيحة ، فإنه مهم أيضا بالنسبة للكتابة، إذ الكاتب ما يقول "رولان بارت":"يكتب من لغته التي ورثها عن سالفيه ومن أسلوبه، وهو شبكة من الاستحواذ اللفظي ذات سمة خاصة شعورية "[113]، ومن تم يتبدى لنا جليا أن :"الكلام لا يتأتى فصله بأية حال من الأحوال عن السياق الذي يعرض فيه"[114] فالمعنى لا ينتج من خلال الصوت فحسب، بل إنَّ الجمل أو الكلمات تكسب دلالات من خلال سياق الحال بناء على المواقف الحية التي يمارسها الأشخاص.ذلك إن العبارة لا يكون لها معنى حينما تكون مستقلة، بل هي تحتوي معاني لا حصر لها خارج المقام، انظر على سبيل المثال لكلمة "اللسان"، التي تضمنت معاني مختلفة حينما استعملت في القرآن الكريم في آيات مختلفة، من ذلك مثلا أنها جاءت بمعنى"آلة الكلام"، في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ . وَ لِسَانًا وَ شَفَتَيْنِ﴾ [115]. وبمعنى" الفصاحة والبيان "، في قوله عز وجل: ﴿ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ﴾ [116]، وبمعنى" اللغة "، في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [117]، فللمقام إذا أهمية كبرى في الوقوف على دلالات الكلمات ، إذ لا معنى لها بمعزل عن السياق، ولعل هذا ما أدى بـ "جون ليونز(John Lyons) إلى أن يقرَّ بقوله:"أعطني السياق الذي وضعت فيه الكلمة وسوف أخبرك بمعناها"، مؤكدا على أنه:"من المستحيل أن تعطى معنى كلمة بدون وضعها في سياق . وتكون فائدة المعاجم بقدر ما تورده من عدد سياقات الكلمات وتنوعها "[118]. وهو تحديد يضاهي تماما ما عرضه "السكاكي" في أثناء تنبيهه إلى أهمية مقتضى الحال في علم المعاني بقوله: "ولا يتضح الكلام في جميع ذلك ؛ اتضاحه إلا بالتعرض لمقتضى الحال، فبالحريّ أن لا نتخذه ظهريا"[119]، وفكرة مقتضى الحال عنده تشمل ثلاثة جوانب:أولاها تفاوت مقامات الكلام بحسب مقاصده، وثانيها تفاوت مقامات الكلام بحسب المخاطب، وثالثها تفاوت مقامات الكلام بحسب سياق المقال، فالأولان يخرجان عن النظام اللساني، يؤثر "سعد عبد العزيز مصلوح" [120] تسميته باللسانيات البرانية(meta linguistics) ، في حين إنَّ الجانب الثالث لساني خالص(proper linguistic)، وفيه يبين لنا "السكاكي" تفاوت مقامات الكلام باعتبار سياق المقال، بقوله:"ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، وكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول، وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال"[121].

ومن المؤكد أنَّ افتقاد : " المقام يؤدّي إلى ورود مفردات متناثرة لا تمثل مقالا بالمعنى اللغوي، أو بالمعنى البلاغيّ؛ لأنها لم توضع في سياق يربط بين أجزائها

بحيث تؤدّي في النهاية معنى معينا..."[122]، ووضع الكلام في مقامه، يحدث تناسبا وتواؤما فيما بينه، كما يمكننا من فهمه واستيعابه، وفهم علاقاته، فالمقام على هذا النحو كما أورده أسلافنا، يتداخل بمفهوم العلاقات السياقية عند "فردينان دي سوسير"، ومن ثم يجب على صاحب الخطاب التقيد بهذه الشروط في نظمه، أولاها أن يضع اللفظة موضعها، حيث يختار الألفاظ التي تتناسب والمقال أو الموضوع الذي يريد إيصاله إلى المتلقي، وثانيها إحداث مشاكلة بين الكلمة مع أختها، لئلا يجيء الكلام قلقا نافرا عن مواضعه، وثالثها، أن يحدد المتكلم مقاصده في الخطاب، لكي يتمكن المتلقي من فهم خطابه، مراعيا في ذلك مستوى وطبقات المتلقين، إذ يخاطبهم على قدر طاقتهم ومستواهم الثقافي، بلغة يفهمونها، والابتعاد عن الكلام الصعب الذي لا يقدرون على فهمه واستيعابه على الرغم من أنه من جنس اللغة التي يستعملها المتلقون للخطاب، وإذا ما تقيد المتكلم بهذه المبادئ في صنع خطابه، فإنه لا محالة سيترك أثرا في المتلقي، ويتمكن من تبليغ مراده وأفكاره إلى المتلقي ، فتتحقق فائدة الخطاب.

الإحالات:

(1) العين ، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان ، 2003 مادة(ق و م).

(2) لسان العرب، حققه عامر أحمد حيدر، وراجعه عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003. مادة(ق و م).

(3) الأحزاب 33/ 13.

(4) الفرقان 25/ 76.

(5) لبيد، الديوان، دار صادر، بيروت، 1966، ص 297 .

(6) الدخان44/ 25 ، 26.

(7) حاشية الدسوقي،ج1،ص 125.

(8) حاشية الدسوقي،ج1، ص 125.

(9) أسرار البلاغة في علم البيان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص ص 48، 49 .

(10) مختصر التفتازاني،ج1،ص ص 122 ،123.

(11) السكاكي،مفتاح العلوم،ص ص 168 ،169 .

(12) محمد عبد المطلب ،البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون،الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان ، ط1، القاهرة، 1994 ، ص206 .

(13) مواهب الفتاح،ج1، ص 126.

(14) حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس(مشروع قراءة) ، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1981 .ص 209 .

(15) نقلا عن ابن ظافر الشهري عبد الهادي، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، دار الكتب الوطنية، ط1، بيروت، ليبيا، 2004 ، ص40 .
(16) ابن ظافر الشهري، مرجع نفسه، ص 40
(17) نقلا عن ابن ظافر الشهري، مرجع نفسه، ص 41.
(18) تمام حسان،الأصول،دار الثقافة،الدار البيضاء،1411 هـ ص 332 .
(19) التعريفات ، تح : إبراهيم الأبياري، الناشر دار الكتاب العربي، ط2، بيروت،1992 ص289 .
(20) محمد خطابي،لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب،المركز الثقافي العربي،ط1،الدار البيضاء،المغرب، 1991،ص53
(21) الخوارزمي(محمد بن أحمد)، مفاتيح العلوم، مطبعة الشرق، القاهرة(د-ت)، ص 2.
(22) التهانوي(محمد علي)، كشاف اصطلاحات الفنون، تح: لطفي عبد البديع، مصر، 1962 ، ص 1.
(23) التوبة9 / 123.
(24) البيان والتبيين، وضع حواشيه مُوفق شهاب الدّين، منشورات علي بيضون ،دار الكتب العلمية، ط2،ج1، بيروت،2003 ص 100 .
(25) البيان والتبيين،ج1،ص 71 .
(26) البيان والتبيين،ج1،ص 104.
(27) الكتاب ،ج1 ، ص 24.
(28) نسبه محقق كتاب سيبويه إلى النابغة الذبياني، ينظر:الكتاب، ج1، ص 286.
(29) الكتاب، ج1، ص286.
(30)النساء4/ 17.
(31) الكتاب،ج1، ص 283، 284.
(32) الكتاب، ج2، ص 122.
(33) وهو "تدري"؛ لأنه لو قدّم (تدري) لعملت في (مَنْ) وصارت في معنى(الذي).
(34) الكتاب، ج1، ص120.
(35) الشنتمري(الحجاج يوسف بن سليمان)، النكت في تفسير كتاب سيبويه،تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، ج1، الكويت، 1987، ص ص 252 ،253.
(36) الأنعام 6 / 109.
(37) الكتاب، ج3، ص 123.
(38) الخصائص، ج1، ص 298.
(39) ينظر، عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار النهضة، القاهرة، 1970،ص 86.
(40) الأحزاب33/ 35 .
(41) الكتاب،ج1 ،ص73 .
(42) الكتاب،ج1 ،ص 275 .

(43) محمد الشاوش،أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية،تأسيس "نحو النص"،ج2، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع،ط1،تونس، 2001 ، ص 45 .
(44) الكتاب،ج2،ص 208 .
(45) الكتاب،ج2 ،ص 45 .
(46) الكتاب،ج1،ص 269.
(47) ينظر: إبراهيم بن المدبر، الرسالة العذراء،تحقيق زكي المبارك،المكتبة المصرية،1931 ،ص 48.
(48) النَّمل27/ 18.
(49) الكتاب،ج2 ،ص 47 .
(50) الكتاب،ج2 ،ص 229.
(51) عزام عمر الشجراوي، الفكر البلاغي عند النحويين العرب، دار البشير، ط1، عمّان، 2002، ص31.
(52) الكتاب،ج2 ،ص 215 .
(53) الكتاب،ج1،ص 80 .
(54) الكتاب،ج1 ،ص 119 .
(55) نهاد الموسى،مرجع سابق، ص ص 84 ،85 .
(56) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980 ، ص ص90 ،91.
(57) البيان والتبيين،ج1 ،ص ص 68 ،71 .
(58) العمدة،ج1 ،ص 199.
(59) البيان والتبيين،ج1 ، ص 71 .
(60) البيان والتبيين،ج1 ،ص 99 .
(61) المفتاح،ص 168 .
(62) ينظر، الآمدي(الحسين بن بشر بن يحي)،الموازنة بين أبي تمام والبحتري، تحقيق محي الدين عبد الحميد،المكتبة العلمية، ج2 ، بيروت،1944، ص ص 355، 356 .
(63) مرجع نفسه، ص ص 355 ،356 .
(64) البيان والتبيين ،ج1 ،ص 100 .
(65) ينظر كلود جرمان و ريمون لوبلون، علم الدلالة، ترجمة نور الهدى لوشن، منشورات قاريونس، ط1، بنغازي، ليبيا، 1997 ، ص48 .
(66) البيان والتبيين،ج1، ص 99 .
(67) البيان والتبيين،ج1 ، ص 99 .
(68) البيان والتبيين،ج1 ،ص78 .
(69) البيان والتبيين،ج1 ، ص 82 .
(70) محمد بركات أبو علي،البلاغة عرض وتوجيه وتفسير،دار الفكر للنشر،عمان،1983 ،ص 13.

(71) البيان والتبيين،ج2، ص5 .
(72) ديوان الأعشى، ص 174 .
(73) ابن وهب(أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم)،البرهان في وجوه البيان،تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي ، 1967، ص 194
(74) محمد أبو زهرة،نقلا عن محمد المبارك،استقبال النص عند العرب،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1 ،بيروت،1999 ص264 .
(75) نقد الشعر،تحقيق كمال مصطفى،مكتبة الخانجي،ط3 ،القاهرة، ص 82 .
(76) أدب الكاتب،حققه محمد الدَّالي،مؤسسة الرسالة،ط2 ،بيروت،1999 ،ص 421.
(77) أبوحيان التوحيدي، المقابسات، تح: حسن السندوسي، المكتبة التجارية، القاهرة،1929 ، ص 78 .
(78) ينظر،المغني في أبواب التوحيد والعدل،ج16 .
(79) الواقعة56/ 8 .
(80) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، ص 292.
(81) دلائل الإعجاز، ص 62 .
(82) ينظر،البدراوي زهران، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني(المفتن في العربية ونحوها)،دار المعارف، ط4 ، القاهرة، 1987 ، ص242.
(83) العناية والاهتمام مبدأ لغوي في التقديم والتأخير، تناوله سيبويه عند حديثه عن جواز تقديم المفعول به على الفاعل، و خصه عبد القاهر الجرجاني بالدراسة، بقوله:" واعلم أن تقديم الشيء على وجهين ـ تقديم يقال إنه على نية التأخير...وتقديم لا على نية التأخير.. قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول:كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم." . ينظر: دلائل الإعجاز،ص85
(84) دلائل الإعجاز، ص63 .
(85) ينظر،أحمد مختار عمر،علم الدلالة،مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع،1982،ص68.
(86) محمد عبد المطلب، مرجع نفسه، ص275.
(87)- Oswald Ducrot/ Tzvetan Todorov- Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage-édition du seuil-1972. p 417
(88) - Todorov et Ducrot- ibid. p417
(89) دلائل الإعجاز،ص 47.
(90) محاضرات في الألسنية العامة،ص ص 35 ، 36 .
(91) أورده محمد زكي العشماوي، قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1994 ، ص293.
(92) دلائل الإعجاز، ص 86.
(93) دلائل الإعجاز، ص177.
(94) دلائل الإعجاز،ص 47.
(95) دلائل الإعجاز، 49.
(96) دلائل الإعجاز، ص 49.

(97) دلائل الإعجاز، ص ص 53 ،54.
(98) مريم2/ 4.
(99) القمر54/ 12.
(100) دلائل الإعجاز،ص ص 82 ،83.
(101) دلائل الإعجاز،ص 353 .
(102) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 183 .
(103) النساء4/ 171.
(104) أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي،الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،حققه وقدَّم له سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة،ط3 ،بيروت،1980 ، ص 163 .
(105) مرجع نفسه، ص 179 .
(106) - John Lyons- Elément de sémantique T de J Duran éd Larousse université paris1978 p 143
(107) مرجع نفسه، ص200 .
(108) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص346 .
(109) مرجع نفسه ، ص ص66 ، 67 .
(110) بالمر،علم الدلالة إطار جديد، ترجمة صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 80
(111) مرجع نفسه، ص 69 ،141
(112) ينظر : الخطيئة والتكفير ، ص ص 12 ،13 .
(113) ينظر: محمود السعران،علم اللغة،ص 265 .
(114) ينظر: يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي، عالم الفكر،ص ص 81 ،82 .
(115) البلد90 / 8 ،9 .
(116) القصص28/ 34.
(117) إبراهيم14 / 4
(118) نقلا عن عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987،ص 192 .
(119) المفتاح، ص 168
(120) ينظر كتابه:في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة، مجلس النشر العلمي،جامعة الكويت، 2003 ، ص79
(121) المفتاح، ص168.
(122) محمد عبد المطلب، مرجع نفسه، ص 308 .